

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف

الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

**دراسة ميدانية لدورها في المسؤولية الاجتماعية
في محافظتي أسبوط وسوهاج**



د. حمدي أحمد عمر على

كلية الآداب قسم الاجتماع

جامعة سوهاج

ملخص البحث :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات الأعمال الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وقد أعد الباحث استبانة لهذا الغرض تكونت من ستة محاور اشتملت على (11) سؤالاً، واعتمد الباحث على أسلوب المسح بالعينة العمدية لمنظمات الأعمال الخاصة في محافظتي أسيوط وسوهاج، وخلصت الدراسة إلى أن منظمات الأعمال تساهم مساهمات إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعي الدراسة، وأن تحمل المنظمات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق عديداً من الفوائد للمجتمع حيث تتحقق فيه التنمية المستدامة من خلالها والتي تتمثل في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

Abstract:

The study aims to examine the role of private business organizations in achieving sustainable development through its social responsibility towards the society, the researcher has prepared questionnaire based on six axes which poses (11) questions, the study relies direct Sampling of private business organizations in Assiut and Sohag governorates, It concludes that such organizations positively contribute to Sustainable development through its social responsibility towards the studied communities. It also concludes that such organization are immensely beneficial for the communities as the achieve three dimensions of Sustainable development :economic growth , social development , and environmental conservation .

مقدمة البحث :

تضاعف في الآونة الأخيرة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الخاصة وسلط الضوء على الدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه في المجتمع المعاصر، وفي محيط العمل الذي تعمل فيه، واختلفت الرؤى حول ما إذا كانت تلك المسؤولية التزاما على تلك المؤسسات نحو المجتمع، أم أن هذه المسؤولية اختيار المؤسسات لتحسن من خلالها صورتها، وتثري سجلها وتزيد من شهرتها وهذا الأمر يتطلب تكثيف الجهود من أجل تعزيز ثقافة وممارسة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، حيث أن هذه المؤسسات أصبحت الآن أكثر من أي عهد مضى تقوم بدور قيادي في دفع عجلة التنمية المستدامة وذلك في ظل عولمة متزايدة، هذا ما يستوجب بناء كيانات اقتصادية أكثر تنافسية، وبالتالي لا يمكن للمنظمات أن تتجاهل حقيقة أن طاقاتها التنافسية وأدائها المالي وتحقيق أرباحها تتأثر بتوجهات وآراء العاملين والمجتمع ككل وبمدى مراعاتها لأخلاقيات الأعمال، وبممارساتها المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

ففي عالم يتصف بالعولمة والأزمات الاقتصادية أصبح من الضرورة الملحة والمتزايدة على منظمات الأعمال الخاصة أن تعي وتواكب أثرها في المجتمع والبيئة، حيث لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، إنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية عبر أنحاء العالم وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

فالقضايا التي أثرت مؤخراً وعلى رأسها مقارنة التنمية المستدامة، فرضت على منظمات الأعمال التكيف والاستجابة للمتطلبات والمقتضيات والمستجدات المعاصرة التي أفرزها هذا المفهوم في محيطها، وخاصة ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية، وهذا ما يؤكد المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية

المستدامة، عندما يصف قيادة منظمات الأعمال في إطار الاستدامة، بكونها تلك التي تكون حافزاً للتغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية الاقتصادية، وتبني السلوكيات المسؤولة اجتماعياً وبيئياً (Mawhinney,2002:4).

فتعد المسؤولية الاجتماعية المدخل الأساسي لمساهمة المنظمة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية، وتخضع لثلاث جهات نظر مختلفة؛ ترى الأولى أن المنظمات الخاصة خلايا اقتصادية هدفها تعظيم الربح مما ينعكس إيجاباً على مختلف جوانب الحياة، والثانية تؤمن بكون المنظمة الخاصة كيان اجتماعي لا بد أن يأخذ على عاتقه الدور والالتزام الاجتماعي، أما الوجهة الثالثة شكلت النمط المتوازن الذي يهتم بالبعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية مع الحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار عقدت جامعة كاليفورنيا مؤتمراً بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، والتي أشار إلى أن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على منظمات الأعمال الخاصة ضرورة تعديل النموذج الاقتصادي التقليدي المبني على فلسفة تعظيم الربحية الاقتصادية فقط، ليأخذ في الحسبان إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات أخرى اجتماعية لم تكن مأخوذة في الحسبان من قبل وهي المسؤولية الاجتماعية للمنظمات (Balabanis.1998:68)، وفي ظل تلك الآراء والاتجاهات الجديدة أدركت منظمات الأعمال الخاصة أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى أن أداءها الاجتماعي أصبح محط أنظار كثيرين وبالتالي إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية مثل الاهتمام بالموظفين وهموم المجتمع والمحافظة على البيئة، وإلى ضرورة أخذ الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بعين الاعتبار وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

الدراسات السابقة :

فقد أشارت كثير من الدراسات السابقة مثل دراسة (التركستاني، ١٩٩٥) أن هناك قبولاً لدى أصحاب المنظمات لأهمية تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وكذلك دراسة (التويجري ١٩٩٨: ١٢) ، دلت على عدم تجاوب أو تفاعل بين المنشآت والمجتمع، حيث تبين أن المساهمات محدودة ومحصورة بنشاطات اجتماعية قليلة قياساً بالقدرات المالية والخبرات الإدارية لهذه المنشآت، وكذلك دراسة (العريقى، ٢٠٠٣) ، إلى وجود تباين بين وجهات النظر فيما يتعلق ببعض عناصر البيئة الداخلية كما هو الحال بالنسبة للمرتبات والرعاية الصحية؛ حيث ترى الإدارة العليا بأن المرتبات والأجور والرعاية الصحية مناسبة وهو عكس ما تراه الإدارة الوسطى والدنيا من العاملين، وأن المنظمة تعطي البيئة الخارجية اهتماماً كبيراً خاصة فيما يتعلق بالمساهمة بدعم النشاطات المحلية ودعم الأعمال الخيرية في المجتمع، وكذلك دراسة (خامرة ١٦ - ٢٠٠٧: ٨٨) ، أظهرت مدى التزام المؤسسة الاقتصادية تجاه عنصرى المسؤولية الاجتماعية والبيئية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وكشفت دراسة (تمكين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧: ١ - ٤٩)، أن الشركات تملك مساهمات في المسؤولية الاجتماعية أكثر مما تنشره وسائل الإعلام المختلفة؛ وأن الانطباع السائد بأنها لا تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية، يعود إلى عدم نشرها لكثير من المساهمات الاجتماعية وبالتالي عدم وصول تلك المعلومات إلى التصنيفات العالمية المهمة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، كذلك أظهرت دراسة (Cetindamar & Husoy, 2007: 163-176) ، أن هناك (١٥) سبباً ودافعاً وراء ممارسة عينة الدراسة من الشركات المشاركة في العقد الجماعي للأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية من أهمها دافع المشاركة في جهود التنمية المستدامة ثم دافع مواطنة الشركات، ودراسة (الحارثي، ٢٠٠٩: ١١ - ١٩)، أن هناك أسباباً عديدة تعوق انتشار المسؤولية الاجتماعية للشركات من أهمها:

عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات السعودية، فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبينة لهذه الثقافة يمثلون قلة من الشركات الكبرى في حين أن الغالبية يجهلون تماما هذا المفهوم، كذلك غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث إن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام، وأظهرت دراسة (أحمد ٢٠١١ : ١١٥ - ١٤١)، إلى أن هناك إدراك لدى المستهلك بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مع ميل أكبر للاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية منها وبدرجة أقل بالجوانب الاقتصادية والخيرية، وأوصت بضرورة العمل على بناء ثقافة مجتمعية لتعزيز المعرفة بالمسؤولية الاجتماعية وزيادة وعى المستهلك بأهميتها.

وقد أوضحت دراسة (عبدالعزیز، وجماعي، ٢٠١٢: ١-١٥)، أن المسؤولية الاجتماعية، أصبحت اليوم تتبوأ حيزاً ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة والمجالات المحلية، وتحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على التحسين من مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، فيمكن لأي منظمة أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في المجتمع من خلال زيادة الاهتمام بعرض الدور الاجتماعي وتبني مفردات مطلوبة بإلحاح كبير من قبل فئات المجتمع ذات التأثير وبشكل مستمر، كذلك أوضحت دراسة (أرشي، ٢٠١٣: ١-٢٤)، إلى أن منظمات الأعمال إذا تبنت المسؤولية الاجتماعية ستساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وبالتالي تحقيق الريادة للشركة وتدعيم تنافسيتها وضمان البقاء والاستمرار لها، كذلك دراسة (فلاق، ٢٠١٣: ٢٩-٣٨)، وخلصت إلى أن شركة سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية تساهمان في تنمية مجتمعاتها المحلية عن طريق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية بدرجة متوسطة وأن هناك تباين واضح في الأداء الاجتماعي للشركتين، كذلك أوضحت دراسة (بريش، غراية، ٢٠١٣) أن هناك تأخر تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف القطاع الخاص في الجزائر في تبني معالجة ظاهرة الفقر (بريش، غراية، ٢٠١٣: ١-١٤)، أما دراسة

(الأسرج ١: ٢٠١٤- ٢٤)، أوضحت أنه لا يوجد تعريف واضح متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وأن تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق عديداً من الفوائد للمجتمع والشركات معاً، وما زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وخلصت دراسة (Shotter, 1994)، إلى أن منظمات الأعمال تركز في تحملها مسؤوليتها الاجتماعية على الاهتمام بالعاملين أولاً ثم البيئة على عكس الشركات العامة في قطاع التعدين التي أبدت اهتماماً أكبر تجاه البيئة، وتتمتع الشركات العاملة في قطاع التعدين بوجود أنظمة إدارية مصممة خصيصاً لتحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أكثر من الأنظمة المتوفرة في قطاع المال والصناعة، أما دراسة (Bennett, 1999: 111-131)، فقد بينت أن ما كانت تضطلع به الحكومة من حماية للأخلاقيات ومسؤولية اجتماعية يجب أن يتحول إلى منشآت الأعمال وذلك بسبب الخصخصة والتنوع في دعم القطاع الخاص، وكشفت دراسة (Friedman & Miles, 2001)، إلى أن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات مقبل على تغيرات كبيرة وواسعة نحو الأفضل في الكم والنوع، وأشارت دراسة (Adams & zutshi, 2005)، إلى أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يعمل على زيادة الولاء والاحترام للشركة من العملاء، وبناء شهرة للشركة، وجعل منتجات الشركة الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية مرحباً بها في المجتمع، وجذب الموظفين المتميزين الذين يفضلون العمل لدى الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية، أما دراسة (Pohle & Hittner, 2008: 1-20)، فقد خلصت إلى أن رجال الأعمال يعتقدون أن المسؤولية الاجتماعية هي فعل خيري، ويرون أن المسؤولية الاجتماعية هي فرصة لتحقيق النمو المستدام، وأظهرت دراسة (Lee & He, 2010: 355-376)، أن الاهتمام بالعنصر البشري لا يتم بالشكل الذي تقتضيه متطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات ويظل الاهتمام دائماً مركزاً على البعد الاقتصادي المتمثل في تلبية متطلبات السوق على حساب العنصر البشري.

إشكالية الدراسة :

يشهد العالم تطوراً سريعاً ومتلاحقاً، وتزداد احتياجات المجتمع بشكل متسارع تفقد معه الحكومات القدرة على اشباع تلك الاحتياجات بالاعتماد على امكانياتها الذاتية، ما يتطلب تضافر كافة الجهود سواء القطاع الخاص المتمثل في الشركات والمؤسسات الخاصة، أو القطاع الثالث المتمثل في مؤسسات المجتمع المدني والتي لها دور فاعل وجهد لا ينكر في اشباع احتياجات أفراد المجتمع والسعي لتحقيق الرفاة لهم ، وقد ظهر في الفترة الأخيرة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والذي جاء في البداية من منطلق الحد من التأثيرات السلبية لأنشطة بعض المصانع والشركات في البيئة، ثم تطور المفهوم وتغير ليشمل مسؤولية والتزام الشركات والمؤسسات تجاه المجتمع وليس البيئة.

فإن النمو الاقتصادي المستدام في المجتمع المصري يعتمد على خلق فرص عمل، التعليم، التخفيف من حدة الفقر، وإدارة جيدة للبيئة، وللشركات دور خاص بارز يجب أن تؤديه. فعليها أن تساهم في تنمية المجتمعات التي تتواجد فيها، وهذه التنمية تتم عبر اعتمادها على مبادرات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال التي تتماشى أهدافها مع أهداف التنمية المجتمعية ، ويجدر بالشركات بوصفها كيان وطني صالح المشاركة في التنمية المستدامة والمساهمة في الارتقاء بمستوى مجتمعاتها وبناء عليه تحتاج إلى موائمة نفسها مع هذه الأهداف المجتمعية التي تتمحور حول التنمية المستدامة، وذلك باستخدام الأداة القوية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

فإن دعم المجتمع ليس بجديد على منظمات الأعمال المصرية، فالمجتمع المصري حافل بالأعمال التطوعية والخيرية سواء على مستوى الشركات أو منظمات رجال الأعمال، ونحن في ذلك الوقت وبعد نجاح المؤتمر الاقتصادي الأخير في أمس الحاجة إلى جعل هذا الدعم أكثر تأثيراً على القضايا الاجتماعية التنموية، فمواجهة التحديات التنموية الحالية تتطلب تبني منهج متكامل للتنمية يشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة فيما يسمى (التنمية المستدامة).

وعلى الرغم من ذلك لم تحظ دراسة المسؤولية الاجتماعية بأهمية كبيرة في مجتمعنا نظراً لغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، فالتطور الذي حدث في المؤسسات والذي فرضته التنمية جعل المؤسسات علي اختلاف أنواعها وطبيعتها ملكيتها تضع تحقيق الربح من أولوياتها وعلي حساب متطلبات مجتمعاتها في كثير من الأحيان، فقد كان الاعتقاد سائداً بأن المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام هي التي تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعي، ومع تغير دور الدولة وكثرة مؤسسات القطاع الخاص وزيادة العاملين وارتفاع الأرباح كل هذه التغييرات فرضت دوراً اجتماعياً جديداً للقطاع الخاص في مجال التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وتنمية العلاقات السلمية مع العاملين وأصحاب المصالح والمجتمع ككل، وعليه تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي : ما دور منظمات الأعمال الخاصة في التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة :

نمثل أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- تتبع أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على الدور الهام للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المستدامة في المجتمع المصري بصفة عامة ومحافظتي أسيوط وسوهاج بخاصة ، فلا يقع عبء الأهداف التنموية على عاتق المؤسسات الخاصة فحسب، بل على الحكومات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني دوراً توديه بذاتها وبالشراكة مع المنظمات الخاصة بما يمكنها من خلق بيئة خصبة تزدهر في ظلها المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الخاصة.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها إسهاماً نظرياً وتطبيقياً للربط التصوري للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لبعض منظمات الأعمال الخاصة في المجتمع المصري كشريك في التنمية المستدامة وما يترتب على ذلك الدور من تأثير في أداء تلك المنظمات، والذي بدوره ينعكس على العاملين فيها من جهة وعلى المجتمع ككل من جهة أخرى.

- وتتجلى أهمية الدراسة من أهمية موضوعها وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى يتحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية.
- تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية وبالأهمية البالغة والدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الخاصة في تنمية مستدامة للمجتمع وبالتالي خلق ميزة تنافسية تساعد على نموها واستمرارها خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة.
- ومما يزيد من أهمية الدراسة أن النتائج والتوصيات التي يمكن الوصول إليها قد تفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تكون ذات فائدة سواء للباحثين أو المهتمين بهذا المجال، أو لكلاً من الشركة والعاملين في منظمات الأعمال.

أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة منظمات الأعمال الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال مسؤوليتها الاجتماعية، ممثلة في بعض منظمات الأعمال في محافظتي أسيوط سوهاج مجالاً للدراسة، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية من أبرزها ما يلي:
- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية عند أصحاب منظمات الأعمال الخاصة في الوقت الراهن في المجتمع المصري.
- التعرف على مدى مساهمة الشركات الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.
- التعرف على دوافع تشجيع منظمات الأعمال (الشركات) الخاصة نحو المساهمة في الأنشطة الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

- معرفة أولويات مجالات المسؤولية الاجتماعية التي ترغب المنظمة في دعمها وتطويرها خلال الفترة القادمة.

تساؤلات الدراسة :

تشير الدراسة الراهنة تساؤلاً رئيساً يدور حول "ما دور منظمات الأعمال الخاصة (الشركات) في التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وللإجابة علي هذا التساؤل توجد مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، وذلك علي النحو الآتي:

- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية عند أصحاب منظمات الأعمال في الوقت الراهن؟
- ما مدى مساهمة منظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع؟
- ما الدوافع التي تشجع منظمات الأعمال على الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع؟
- ما أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية التي ترغب المنظمة في دعمها وتطويرها خلال الفترة القادمة؟

مصطلحات الدراسة :

أ- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص :

فرضت المسؤولية الاجتماعية للمنظمة قد نفسها عنوة مؤخراً في محيط العلاقات الاقتصادية الوطنية أو الدولية. فمن ناحية، لقد أثارت ردود أفعال المناهضين للعولمة منذ منتصف التسعينات، وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية، الصدى العميق لدى المنظمات المتعددة الجنسيات العملاقة حول دورها ومسؤولياتها الجديدة في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم، نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية. ومن ناحية ثانية، لقد أعادت منظمات دولية غير

حكومية مثل المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال التي تضم ١٣٧ اتحاد فيدرالي وطني لأصحاب الأعمال في ١٣٣ دولة تقيم أنشطتها والتدقيق في موائيق إنشائها لتذكير أعضائها بمسؤولياتهم الأساسية كممثلين للقطاع الخاص وكرموز لاقتصاديات السوق في عصر العولمة (راشى، ٢٤: ٢٠١٣ - ١).

فالمسؤولية الاجتماعية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص مفهوم نشأ مع تراجع القطاع العام كقطاع قائد للاقتصاد، وهيمنة القطاع الخاص على الاقتصاديات المحلية وفتح الأسواق أمام الشركات والمؤسسات التجارية بدون ضوابط مما أفرز رؤوس أموال كبيرة نشأت على حساب استغلال العامل والمستهلك واستغلال وجود ثغرات في القوانين والتشريعات المنظمة لعمل هذا القطاع أو التحايل على تلك القوانين لتعظيم أرباحها.

فالمسؤولية الاجتماعية "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة، ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بالمعنى العام بأنها "العلاقة ما بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل في نطاقه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على المنظمة الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة (Asongu,2007:2-4).

ويرى الباحث المسؤولية الاجتماعية للمنظمة "التزام تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الصحية وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها، وتنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من قيام منظمات الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع والتنمية المستدامة".

ب- التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد حيث تقوم على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وعليه فهي عمليات مكملة لبعضها بعضاً وليست متناقضة، إذ تعد السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

ووفقاً لأحد التعريفات فإنّ التنمية المستدامة تعرف بأنها "التنمية التي تُلبى احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتركز على النمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية (Lynell,2001:26).

أي أن التنمية المستدامة في الواقع "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ج- منظمات [شركاء] الأعمال الخاصة :

تعرف منظمات الأعمال بأنها " كيان اقتصادي اجتماعي يختص بإنتاج السلع أو الخدمات اللازمة لإشباع حاجات الأفراد والجماعات والمجتمع ورغباتهم بهدف تحقيق الربح الاقتصادي" (السالم، 2003: 4).

وإجرائياً هي وحدات ذات كيان اقتصادي واجتماعي مستقلة من رجال الأعمال تسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، لتحقيق التنمية المستدامة، ومنظمات الأعمال الخاصة بصفة عامة سواء كانت تجارية أو صناعية أو استثمارية، تساهم أيضاً في تحقيق أهداف اجتماعية

وبيئية وقومية من خلال خلق الوظائف ومن ثم، التقليل من نسبة البطالة والمساهمة في زيادة الدخل القومي وإشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

الإطار النظري للدراسة :

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار التنمية المستدامة.

تساعد في الآونة الأخيرة الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على اختلاف أنواعها، وأهمية عدم اقتصار تقويم الأداء على الجانب الاقتصادي ومدى تحقيق الشركة للأرباح، إنما النظر إلى مدى اهتمام الشركة بالجوانب الاجتماعية، وجعل المسؤولية الاجتماعية ضمن المسؤوليات الأساسية للشركة، ويعد شلدون (1923) Sheldon أول من أشار إلى أهمية اهتمام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة (جربوع، ٢٠٠٧: ٢٤٠)، ووفقاً للوثيقة الخضراء Green Paper التي نشرتها اللجنة الأوروبية European Commission عام ٢٠٠١، تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "مفهوم تقوم الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأطراف الأخرى على أساس طوعي"، وبينت أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية له تأثير مباشر على إنتاجية العاملين، ويدعم الموقف التنافسي للشركة (Bronchain,2003:7).

وتمثل البحوث الرائدة لـ: Carroll نقلة مهمة في تعريف المسؤولية الاجتماعية، حيث أضاف مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال علاوة على مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية، فالإقتصادية: تتمثل في ممارستها أنشطة اقتصادية في إطار الكفاءة والفاعلية من خلال استخدام الموارد بشكل رشيد؛ وإنتاج سلع وخدمات بنوعية راقية وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، أما القانونية: يندرج ضمنها جانب الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات التي تضعها الحكومات والمنظمة لمختلف الجوانب في المجتمع سواء كان هذا في الاستثمار أو

الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها، فالمسؤوليتان السابقتان تشكلان قاعدة أساسية لبروز دور اجتماعي أكبر لاحقاً، فلا معنى للدور الاجتماعي للمنظمة وهي تخرق القوانين ولا تستطيع تقديم السلع والخدمات الضرورية للمجتمع (Carroll, & Kareem, 2010:86).

وكان أول من عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الباحث (بيتر دراكر) بأنها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (Drucker, 1977:584)، وما يعزز هذا التعريف ما جاء به "Holmes" حول المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام على منظمات الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين خدمات الصحة، مكافحة التلوث، وإيجاد فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (Sundrai, 1985:435)، وعُرفت بأنها "دمج الشواغل الاجتماعية والبيئية للشركة في عملياتها التجارية، (RK Mishra, & Punam, 2013, 39-58): أي أن الشركة تكون اقتصادية ومسئولة اجتماعية وسليمة بيئياً، كما أنها مسؤولة أخلاقياً واجتماعياً تجاه أصحاب المصالح سواء داخل أو خارج الشركة.

فالمسؤولية الاجتماعية للشركات تتضمن "كل ما تقوم به منظمات الأعمال الخاصة أيا كان حجمها أو مجال عملها طوعية من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل، فالمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل شخص بالشركة وليست مسؤولية إدارة واحدة أو مدير واحد، وتبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات من التزام بالقوانين المختلفة خاصة فيما يتعلق بحقوق العاملين والحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع (Fung, and Law, & You 2010:3)، أما البنك الدولي فعرفها بأنها: "تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية (World Bank, 2005:1)، وعرفها

الاتحاد الأوروبي" قيام الشركات بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح علي نحو تطوعي، ويركز على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع" (Commission of The European Communities,2001) أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فيرى أنها: "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم"، ومن المتوقع أن تسهم معايير المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة (WBCSD,1999:3) أي أن المسؤولية الاجتماعية تمتد إلى اتجاهين أحدهما داخلي يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية العمل والآخر خارجي يعمل على معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ويساهم في خلق قيم وأنماط اجتماعية إيجابية في المجتمع.

فقد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع يشمل تحقيق القيمة في ثلاثة مجالات: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولا بد من دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركة وثقافتها (Elasary,2011:5).

أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

هناك تقارباً كبيراً بين الكتاب والباحثين في تحديدهم لأهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، والتي تعد مترابطة ومتكاملة مع بعضها لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى منظمات الأعمال إلى تبنيها، وبما يحقق لها الفوائد المرجوة، فإن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (Archie Carroll) يشير إليها بأربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيري، فالبعد الاقتصادي: يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر

المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحررة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة (الغالبى، العامري، ٢٠٠٥: ٦٥)، أما البعد القانوني: يمثل التزام بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال وأن تحترمها عادة ما تحدها الدولة (البكري، ٢٠٠٦: ٢٣٣)، وفي حالة عكس ذلك فإنها تقع في إشكالية قانونية، في حين أن البعد الأخلاقي:

يعنى احترام الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها، ومن بين الأمور المتعلقة بهذه المسؤولية مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد، ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك (الريبيعي، ٢٠١٠: ١٢)، وعلى قمة الهرم يوجد البعد الخيري (رفاه المجتمع): وهي مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي والذي يشتمل على مجمل التبرعات والهيئات من المنظمات التي تخدم المجتمع والبيئة ولا تهدف للربح من خلالها، حيث في إطار هذا الجانب قد تتبنى منظمة الأعمال قضية أساسية من قضايا المجتمع والبيئة وتخدمها مثل تمويل جمعيات خيرية ورياضية ومستشفيات لمكافحة أمراض مستعصية، وتمويل مشاريع لإنشاء محميات بيئية (الخفاجي، الغالبى، ٢٠٠٩: ٥٧)، فقد وظفت هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بُعد آخر يمثل حالة واقعية، واستنادا إلى ذلك تكون مسؤولية الشركة الاجتماعية الشاملة **Responsibility Corporate Social** هي حاصل مجموع العناصر الأربعة، والتي أوردها **Carroll** بشكل معادلة كما يوضحها الشكل التالي:



الشكل رقم (١) المسؤولية الاجتماعية الشاملة

المصدر: فؤاد محمد حسين الحمدي، "مدى إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها"، المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، (صنعا، ٢٩/٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٨، ٧).

النظريات المفسرة لبنني المنظمات للمسؤولية الاجتماعية :

تباينت واختلفت النظريات المفسرة للدور الاجتماعي لمنظمات الأعمال من اقتصادي لآخر ومن مدرسة إدارية لأخرى ومن نظرية لأخرى، ودار النقاش لهذه الأفكار حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن أهم النظريات الممهدة للتأصيل العلمي والشرح الاصطلاحي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:

النظرية الاقتصادية Economic Theories وتفترض أن الشركة هي أداة استراتيجية لزيادة الأرباح وتعظيم ثروة المساهمين وأن هذه مسؤوليتها الاجتماعية الوحيدة، وبالتالي فهي تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي للتفاعل بين قطاع الأعمال والمجتمع، لذلك من المفترض أن أي نشاطات اجتماعية تكون مقبولة إذا كانت تتسق مع خلق الثروة وهذه النظرية يمكن دعوتها بالنظرية الأدواتية (Instrumental Theory) لأنها تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات وسيلة أو أداة لتحقيق الأرباح (Garriga & Melé, 2004)

نظرية الاقتصاد السياسي Political Economy Theory تستند إلى كون المسؤولية الاجتماعية المناطة بالمنظمات ما هي إلا جزء من العقد الاجتماعي Social contract ما بين المجتمع ومنظمات الأعمال، وهذا ما ذهب إليه

Crame & Mitten بالقول إن المسؤولية الاجتماعية هي تعبير عن مواطنة المنظمة Organization Citizen، أيضاً ما ذهب (William, and James, & Susan) بالقول إن المسؤولية الاجتماعية تنطلق من مفهوم المواطنة وأنها جزء من المجتمع وتوسعي إلى تحقيق سعادته وحمايته من أي أفعال ضارة
(William, and James, & Susan, 2005:110).

نظرية مواطنة الشركات Corporate citizenship هي إحدى النظريات السياسية الآخذة في الارتفاع مرة أخرى في ظل أزمة دولة الرفاهية والعملة المتزايدة، حيث تكون الشركة مواطناً جيداً عندما تقوم بأعمال طيبة أو أعمال خيرية أو اجتماعية، وتشمل استثمارات أو تتحمل مسؤوليات أخرى تجاه المجتمع، وتظهر مواطنة الشركات عندما تفشل الحكومات في حماية مواطنيها، حيث تتحمل الشركات المسؤوليات عندما لا تعود الحكومات قادرة على الدعم، ومن الأمثلة على المواطنة قيام الشركات بزيادة عدد الوظائف أو الاحتفاظ بالموظفين الحاليين في الفترات التي يزيد فيها انتشار البطالة بشكل يفوق طاقات وقدرات وموارد الحكومات (الفرح، الهنداوي، ٢٧٣:٢٠١١ - ٢٩٣).

نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory وتُستند عديد من البحوث الحديثة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضاً العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل (Friedman, Miles, 2002:1-21)، وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال (المغربيل، فؤاد، ٢٠٠٨:٣).

النظرية الأخلاقية Ethical theories هي تعبير عن تطبيق المبادئ الأخلاقية والقيم المعنوية في مسار عمل المنظمة ولتكون المبادئ الرئيسية التي

تعتمدها إدارة المنظمة، وهذا ما ركز عليه Evan & Freeman بالقول أن الشيء الصحيح الذي يتم فعله من قبل المنظمة سيكون مفيد للمجتمع (البكري، ٢٠١٢: ٣- (١١).

نظرية العقد الاجتماعي التكاملية Social Contract Theory

Integrative هي إحدى النظريات التي تفترض وجود عقد اجتماعي ضمني بين رجال الأعمال أو الشركات من جانب والمجتمع من جانب آخر، وتفترض هذه العقود الاجتماعية وجود التزامات غير مباشرة على الشركات تجاه المجتمع، وتكون لقواعد هذه النظرية الأولوية على سائر العقود الاجتماعية، وهذه القواعد عبارة عن أفكار مشتركة بين مجموعة واسعة من الأفكار الدينية، والسياسية، والفلسفية (Garriga & Melé, 2004)، وتركز النظريات التكاملية على كيفية تلبية الحاجات الاجتماعية، حيث تفترض أن الشركات تعتمد على المجتمع في وجودها واستمراريتها ونموها، وبالتالي فهي تعتبر الحاجات الاجتماعية بشكل عام الوسيلة التي يتم من خلالها تفاعل المجتمع مع الشركات، والتي تضيف الشرعية على الشركات وتمنحها المكانة المرموقة، من هنا تعمل الشركات على اكتشاف الحاجات الاجتماعية التي تحقق الاحترام والمكانة المرموقة والقبول الاجتماعي والشرعية الاجتماعية.

النمية المستدامة:

نظراً لحدثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كروية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، فهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر المختلفة.

حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة بعد ظهور تقرير لجنة "Brudtland" "مستقبلنا المشترك Our Common Future" الذي أعدته اللجنة

العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، علي أنها "التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبى آماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر" (WCED,1987:8-43)، يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة مهمة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

فإن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيح سلباً على نمط الحياة وتطوره، وقد حددت إحدى الدراسات (Barbier,1987) أربع سمات للتنمية المستدامة هي:

- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً، وخاصة بما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- إن التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً، أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.
- إن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن الآخر وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على البيئة وعلى الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية، وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشمل أيضاً على دور الفرد في المجتمع، لأن الفرد أساس المجتمع، مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وفي جوهرها تركز على النقاط التالية :

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.
- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

أبعاد ومكونات التنمية المستدامة :

لقد ذكرنا آنفاً أن " فكرة التنمية المستدامة" تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في (ريو دي جانيرو ١٩٩٢)، حيث أدرك القادة السياسيون أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة، كل هذه الأمور

استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعاني منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة. ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ- **البعد البيئي:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عديد من الأهداف

البيئية، وتتمثل فيما يلي:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث إنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.

- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.

- الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

ب- **البعد الاقتصادي:** تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى

إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي

تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ ٣٣ مرة (بغداد، محمد، ١١: ٢٠١٠ - ١٢).

ج- البعد الاجتماعي: إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.

د- البعد التكنولوجي: تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحول تكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة مهمة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

الإجراءات المنهجية وأسلوب النناول :

تهدف الدراسة الحالية في إطارها الميداني التعرف على مدى مساهمة منظمات الأعمال (الشركات) الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية، ممثلة في أصحاب منظمات الأعمال والشركات الخاصة في محافظة أسيوط وسوهاج مجالاً للدراسة، وتتضمن هذه الجزئية عرضاً لمنهج الدراسة ومجتمعها، كذلك عرضاً لأداة الدراسة ودلالات صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية منها النسب المئوية والمتوسط الحسابي.

نوع الدراسة :

وتُعد الدراسة من الدراسات الوصفية، التي تسعى إلى محاولة التعرف مدى مساهمة منظمات الأعمال (الشركات) الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية في المجتمع.

منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي المسحي التحليلي الذي يتم في إطاره جمع البيانات والمعلومات عن واقع الدور الذي تقوم به شركات القطاع الخاص في محافظتي (أسيوط وسوهاج) في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين بها والتعامل مع العملاء والمستهلكين وتجاه المجتمع والبيئة.

أداة الدراسة :

أما فيما يتعلق بأداة الدراسة، فقد تم تصميم استبيانته بناءً على إشكالية الدراسة، حيث تم تغطية كل هدف من أهداف الدراسة بمجموعة من الأسئلة أو العبارات التي حققت الأهداف والإجابة عن التساؤلات، وقد جاءت عملية الصياغة الأولية للاستبيان بعد الاطلاع على أدبيات الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، التي ذكرتها سابقاً، والتي شكلت إطاراً مرجعياً لهذه الدراسة، فتم

إعداد استبيان "Questionnaire" خاصة لهذا الغرض تكونت من (١١) سؤالاً، وقد فرضت الأسئلة تعدد مقاييس الإجابة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت Likert الثلاثي في توزيع أوزان إجابات العينة وتتمثل هذه الأوزان في (كبيرة، متوسطة، ضعيفة)، (نرغب بشدة، نرغب، لا نرغب) وتشتمل الاستبانة على سبع محاور هي:

- المعلومات الأساسية للمنظمة.
- بيانات خاصة بأعضاء المنظمة (الشركة).
- مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة .
- مساهمة منظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية.
- دوافع الشركات نحو ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- أولوية مجالات المسؤولية الاجتماعية التي ترغب الشركة في دعمها وتطويرها خلال الفترة القادمة.

صدق وثبات أداة القياس [Validity & Reliability]:

تم التأكد من الصدق الظاهري للمقياس من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين من أساتذة إدارة الأعمال والاقتصاد والتنمية في جامعتي أسيوط وسوهاج وذلك لبيان ملاحظاتهم وآرائهم على عبارات الاستبانة ومدى وضوحها وبيان مدى شمولية الأداة من حيث تغطيتها لمتغيرات الدراسة والتي تم صياغتها من قبل الباحث إلى أن تم اعتماد الأداة بشكلها النهائي، أما بالنسبة لقياس مدى ثبات المقاييس المستخدمة فقد تم استخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ Cronbach Alpha) للتأكد من مدى التناسق الداخلي لهذه العبارات، وتم حساب معامل الثبات "ألفا كرونباخ" وكانت نتيجة الارتباط (٠.٨٢) وهي نسبة جيدة الأمر الذي يعني معدلاً عالياً للثبات.

مجتمع الدراسة وعينتها :

تمثل مجتمع البحث في عدد (١٠٨) شركة (٦٥ سوهاج، ٤٣ أسيوط) من الشركات الخاصة بمحافظة سوهاج وأسيوط، أما عينة البحث فقد اعتمد الباحث على أسلوب المسح بالعينة العمدية لعدد (٣٥) شركة (٢٠ سوهاج، ١٥ أسيوط) وقام بتطبيق الاستبيان علي عدد (١٣٣) من رؤساء مجلس الإدارة ومديري المسؤولية الاجتماعية والعاملين بالشركات) من المعنيين بالمسؤولية الاجتماعية ، ويرجع أسباب اختيار الباحث لمحافظة أسيوط وسوهاج من محافظات صعيد مصر ليكونا مجالاً مكانياً للبحث؛ لمعاينتهما من قلة الدراسات والبحوث العلمية في المجال التنموي، رغم كونهما يمتلكا العديد من الفرص الاستثمارية، في المناطق الصناعية الجديدة بهما، ومنها (المدينة الصناعية بالكوثر ومنطقة الأحياء شرق ومنطقة غرب جرجا والمنطقة الصناعية الجديدة بمدينة سوهاج) بسوهاج، ومناطق (غرب العوامر - والصفاء - وديروط - والمنطقة الصناعية بمدينة أسيوط الجديدة) بأسيوط، كذلك لتنوع الأنشطة الاقتصادية لعينة الدراسة (الصناعي والتجاري والخدمي والمقاولات والزراعي)، إلي جانب قرب المجال الجغرافي لمحافظة أسيوط وسوهاج من مكان عمل الباحث.

حدود الدراسة :

نمثلة حدود الدراسة في الزاوية:

الحد البشري : طبقت الدراسة على عينة من رؤساء مجلس إدارة الشركات ومديري (المسؤولية الاجتماعية والتنفيذيين والعاملين بها) في محافظة أسيوط وسوهاج.

الحد الجغرافي : طبقت الدراسة على بعض شركات القطاع الخاص التي تطبق المسؤولية الاجتماعية والتي تتنوع في مجالاتها الاقتصادية والصناعية والخدمية.

الحد الزمني : اقتصرت الدراسة من الناحية الزمنية على فترة إعداد الجانب النظري والميداني والتي شملت المقابلات الشخصية مع أصحاب الشركات والتعرف على مدى معرفتهم وتطبيقهم للمسؤولية الاجتماعية من يناير ٢٠١٥ حتى مايو ٢٠١٥.

الدراسة الميدانية [عرض وتحليل نتائج الدراسة] :

١- **خصائص عينة الدراسة:** تشمل توزيع أفراد العينة وفق النوع والعمر والمستوي التعليمي والمسمى الوظيفي.

جدول (١) يوضح خصائص عينة الدراسة (N = 133)

النوع	العدد	%	المستوي التعليمي	العدد	%
ذكر	١١٠	٨٢.٧	مؤهل أقل من متوسط	١٧	١٢.٨
أنثى	٢٣	١٧.٣	مؤهل فوق متوسط	٢٨	٢١.٠
فئات العمر			مؤهل جامعي	٧٣	٥٤.٩
أقل من ٣٠ سنة	٣٥	٢٦.٣	مؤهل فوق الجامعي	١٥	١١.٣
٣٠ إلى أقل من ٣٩	٦١	٤٥.٩	المسمى الوظيفي		
٤٠ إلى أقل من ٤٩	٢٤	١٨.٠	رئيس مجلس الإدارة	٤٠	٣٠.٠
٥٠ إلى أقل من ٥٩	١٢	٩.٠	نائب رئيس مجلس الإدارة	١٤	١٠.٥
٦٠ فأكثر		٠.٨	عضو مجلس إدارة	١٢	٩.٠

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

٢٢.٦	٣٠	مدير الحسابات
٦.٨	٩	مدير المسؤولية الاجتماعية
١١.٣	١٥	مدير تنفيذي
٩.٨	١٣	مدير العلاقات العامة

يتضح من جدول (١) بأن الذكور شكلوا نسبة ٨٢.٧٪ من العينة في مقابل نسبة ١٧.٣٪ من الإناث، مما يعكس أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة هم من الذكور، وتوزعت عينة الدراسة على خمس فئات عمرية: الفئة العمرية (٣٠ إلى أقل من ٣٩) سنة بلغت ٤٥.٩٪ والفئة العمرية (أقل من ٣٠) سنة بلغت ٢٦.٣٪ والفئة العمرية (٤٠ إلى أقل من ٤٩) سنة بلغت ١٨.٠٪، والفئة العمرية (٥٠ إلى أقل من ٥٩) سنة ٩.٠٪، وأخيراً نسبة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (٦٠ فأكثر) ٠.٨٪، مما يدل على أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة من رؤساء ونواب مجالس الإدارات والمديرين والعاملين بها من عينة الفئات الشبابية القادرة على الجهد والعطاء، أما توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمستوى التعليمي بلغت نسبة المؤهل العالي ٥٤.٩٪، في حين كانت نسبة مؤهل فوق متوسط ٢١.٠٪، ونسبة ١٢.٨٪ مؤهل أقل من متوسط، ونسبة ١١.٣٪ من حملة الماجستير والدكتوراه، مما يعكس تركيز المؤهلات العلمية لأفراد العينة ما بين المؤهل العالي والمؤهل المتوسط، وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي أن نسبة ٣٠.٠٪ رؤساء مجالس إدارة الشركات، ونسبة ٢٢.٦٪ من عينة الدراسة مديري الحسابات، ونسبة ١١.٣٪ مديري تنفيذي في الشركات من عينة الدراسة، ونسبة ١٠.٥٪ نواب مجلس إدارة في الشركات من عينة الدراسة، ونسبة ٩.٨٪ مديري علاقات عامة في الشركات من عينة الدراسة ونسبة ٩.٠٪ أعضاء في مجلس إدارة الشركة وأخيراً نسبة ٦.٨٪ مما يعملون في برامج المسؤولية الاجتماعية في الشركات من عينة الدراسة.

٢- نتائج السؤال الأول: ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة. وللإجابة على هذا السؤال استخرجت النسب المئوية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول (٢) مفهوم المسؤولية الاجتماعية

من وجهة نظر عينة الدراسة (N= 133).

الفقرات	العدد	%
مجموعة من الأنشطة الخيرية التي تقدمها المنظمة في المجتمع المحلي.	٣٩	٢٩.٣
التزام المنظمة التام بحقوق وقوانين العمال والقوانين البيئية.	٣٢	٢٤.٠
مجموعة من الممارسات والمبادرات الخيرية الموسمية بدافع من العلاقات العامة أو اعتبارات التسويق.	١٥	١١.٣
مفهوم يهدف إلى تحقيق النجاح التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان الموظفين أو المجتمع للخطر.	١٣	٩.٨
الطريقة التي تدير المنظمة علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والطريقة التي تتعامل بها مع أصحاب المصلحة.	١١	٨.٣
عبارة عن مشاركة الشركات في عملية التنمية المستدامة للمجتمع الكلي.	٢٣	١٧.٣

تبين نتائج جدول (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لوعيهم وإدراكهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية أن نسبة ٢٩.٣٪ ترى أن المسؤولية الاجتماعية مجموعة من الأنشطة الخيرية التي تقدمها المنظمة في المجتمع المحلي، وأن نسبة ٢٤.٠٪ ترى أنها التزام المنظمة التام بحقوق وقوانين العمال والقوانين البيئية، ونسبة ١٧.٣٪ ترى أنها مشاركة الشركات في عملية التنمية المستدامة للمجتمع الكلي ونسبة ١١.٣٪ ترى أنها مجموعة من الممارسات والمبادرات الخيرية الموسمية بدافع من العلاقات العامة أو اعتبارات التسويق، ونسبة ٩.٨٪ ترى أنها مفهوم يهدف إلى تحقيق النجاح

التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان الموظفين أو المجتمع للخطر، ونسبة ٨.٣٪ ترى أنها الطريقة التي تدير المنظمة علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تتعامل بها مع أصحاب المصلحة (المساهمين، العملاء، الحكومات، والمنظمات المجتمعية)، مما يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم تأييداً وإدراكاً واضحاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، مما يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (عبدالعزيز، جماعي، ٢٠١٢) في إن المسؤولية الاجتماعية، أصبحت اليوم تتبوأ حيزاً ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة والمجالات المحلية، وتحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على التحسين من مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، فيمكن لأي منظمة أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في المجتمع من خلال زيادة الاهتمام بعرض الدور الاجتماعي وتبني مفردات مطلوبة بإلحاح كبير من قبل فئات المجتمع ذات التأثير وبشكل مستمر، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (الأسرج) في أنه لا يوجد تعريف واضح متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وأنه مازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، أي أن هناك تعاريف عديدة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة، قد تختلف في التعبيرات لكنها تتقارب في المضمون، ومع ذلك يمكن تعريفها بأنها "ما تقوم به المؤسسات وتقدمه للمجتمع طبقاً لتوقعاته مع ضمان مراعاة حقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والالتزام بالقوانين والحفاظ على البيئة، وقد نال مفهوم المسؤولية الاجتماعية اهتمام معظم الشركات من عينة الدراسة، وتتفق نتائج الدراسة مع مقولة العالم الاقتصادي النمساوي شومبتر (إن منظمة الأعمال الخاصة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة)، لأنها هي التي تستطيع خلق مشروع جديد أو تطور سلعة معينة أو تفتح منفذاً جديداً للتسويق، وتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والعملاء والبيئة والمجتمع ككل، وهي التي تحول دون دخول الاقتصاد

الكلي في سباتٍ وجمودٍ، كذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية Economic Theories والتي ترى أن المنظمة الخاصة أو الشركة هي أداة استراتيجية لزيادة الأرباح وتعظيم ثروة المساهمين، فهي تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي للتفاعل بين قطاع الأعمال والمجتمع، لذلك من المفترض أن أي نشاطات اجتماعية تكون مقبولة إذا كانت تتسق مع خلق الثروة وهذه النظرية يمكن دعوتها بالنظرية الأداة (Instrumental Theory) لأنها تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات وسيلة أو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٣- نتائج السؤال الثاني: ما مدى مساهمة منظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع. وللإجابة على هذا السؤال استخرجت والمتوسطات الحسابية والرتب.

أ- مساهمة منظمات الأعمال الخاصة في المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين .

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والرتبة لمساهمة منظمات الأعمال الخاصة في المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين.

الرتبة	م	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
٨.٥	٢.٠	٣٤	٦٣	٣٦	توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج.
١٠.٥	١.٩	٤٤	٦٤	٢٥	الإففاق علي بعض العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية.
٢.٥	٢.٣	٢٨	٣٢	٧٣	المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم.
٤.٥	٢.٢	٢٧	٤٤	٦٢	وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

الرتبة	م	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
					العاملين.
٦.٥	٢.١	٣٢	٥١	٥٠	خضوع العاملين بالمنظمة لبرنامج تأمين صحي.
٢.٥	٢.٣	٢١	٥٥	٥٧	وضع نظام للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية وغيرها.
١٠.٥	١.٩	٦١	٢٩	٤٣	إقامة سكن للعاملين أو مساعدتهم مادياً في الحصول على سكن مناسب.
٦.٥	٢.١	٣٥	٤٤	٥٤	توفير وسائل انتقال من مناطق السكن إلي مكان العمل والعكس
٤.٥	٢.٢	٣٢	٤٩	٥٢	المساعدة مادياً في تأدية المناسك الدينية مثل العمرة والحج
١٢	١.٨	٤١	٧٥	١٧	إقامة مصاييف للعاملين أو مساعدتهم مادياً في القيام برحلات ترفيهية ورياضية.
١	٢.٥	١٨	٣٣	٨٢	توفير الأمن الصناعي والعمل علي تفادي الحوادث بالشركة
٨.٥	٢.٠	٤١	٤٧	٤٥	توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية.
		٤٣٤	٥٦٦	٥٩٦	جملة

تشير نتائج جدول (٣) إلى أن التزام منظمات الأعمال (الشركات) بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين كانت كبيرة، حيث جاء توفير الأمن الصناعي والعمل علي تفادي الحوادث بالشركة في المرتبة الأولى إذ حققت وسطاً حسابياً (٢.٥) تلاه في الثانية المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم ووضع نظام للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية وغيرها بمتوسط (٢.٣)، وفي المرتبة التالية جاء وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع العاملين والمساعدة المادية في تأدية المناسك الدينية مثل العمرة والحج بمتوسط

(٢.٢)، وجاء في المرتبة التالية خضوع العاملين بالمنظمة لبرنامج تأمين صحي، وتوفير وسائل انتقال من مناطق السكن إلى مكان العمل والعكس بمتوسط (٢.١) أما في المرتبة التالي جاء توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج وتوزيع حصة علي العاملين من الأرباح السنوية وذلك بمتوسط (٢.٠)، وجاء في المرتبة التي تليها الإنفاق علي بعض العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية وإقامة سكن للعاملين أو على الأقل مساعدتهم مادياً في الحصول علي سكن مناسب بمتوسط (١.٩) وجاء في المرتبة الأخيرة إقامة مصايف للعاملين أو مساعدتهم مادياً في القيام برحلات ترفيهية ورياضية بمتوسط (١.٨).

يتضح من الإجابات المتعلقة بفقرات المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين أن هناك شبه إجماع بين عينة الدراسة على أنها مسئولة عن هذه الأمور وتمارس دورها المسئول تجاه العاملين داخل الشركة، وإن كانت هناك بعض إجابات أفراد العينة والخاصة بالفقرة الثامنة والتاسعة والعاشره تقع بين المساهمة المتوسطة والضعيفة في متوسطها الحسابي ويمكن إرجاع ذلك إلى أن بعض الشركات تعتقد أن إقامة سكن للعاملين واستكمال دراساتهم العليا والحصول على الأرباح السنوية هي تكلفة زائدة لا تعود بالنفع على الشركة، علماً بأن لو اهتمت الشركات بهذه الأمور سيوفر نوع من الرضا العام والفخر لدى العاملين بانتمائهم للشركة، كما يعد دعاية للشركة بشكل غير مباشر، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Bassi & Mc Murrer, 2007:116) بعنوان "عظم عائدك من الأفراد" التي أظهرت أن الاستثمار في الموارد البشرية هو المورد الوحيد للميزة التنافسية على المدى البعيد، فالمنظمات التي لا تستثمر في مواردها البشرية تخاطر بنجاحها بل بوجودها، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (التويجري، ١٩٩٨) التي دلت نتائجها على عدم وجود تجاوب أو تفاعل بين المنشآت والمجتمع، حيث تبين أن المساهمات محدودة ومحصورة بنشاطات اجتماعية قليلة قياساً بالقدرات المالية والخبرات الإدارية لهذه المنشآت، أيضاً اختلفت مع دراسة (Lee.He,2010) التي أظهرت أن الاهتمام بالعنصر البشري داخل شركات المنسوجات بالصين لا يتم

بالشكل الذي تقتضيه متطلبات المسؤولية الاجتماعية داخلها وأن الاهتمام مركزاً على البعد الاقتصادي المتمثل في تلبية متطلبات السوق على حساب العنصر البشري.

ب- مساهمة منظمات الأعمال الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والرتبة لمساهمة منظمات الأعمال الخاصة

بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين.

الرتبة	المتوسط	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
٣	٢.٦	١٢	٣٢	٨٩	الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات الشركة.
١	٢.٧	٩	٢٥	٩٩	الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع والغش في التعامل للعملاء
٣	٢.٦	٥	٤٢	٨٦	توفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية والمكونات والمنشأ وغيرها.
٦	٢.٤	١٣	٤٨	٧٢	توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان.
٣	٢.٦	٩	٣٢	٩٢	إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج.
٥	٢.٥	٩	٤٣	٨١	الرد على الشكاوي المقدمة من العملاء والاستجابة المناسبة لها.
		٥٧	٢٢٢	٥١٩	جملة

تشير نتائج جدول (٤) إلى أن التزام منظمات الأعمال (الشركات) بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء والمستهلكين كانت كبيرة، حيث جاء

الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء في المرتبة الأولى إذ حققت وسطاً حسابياً ((٢.٧)، تلاه في المرتبة التالية الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات الشركة، وتوفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية والمكونات والمنشأ وغيرها، كذلك إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج بمتوسط (٢.٦) وجاء في التالية الرد علي الشكاوي المقدمة من العملاء والاستجابة المناسبة لها بمتوسط (٢.٥)، وفي المرتبة الأخيرة جاء توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان بمتوسط (٢.٤)، يتضح من الإجابات المتعلقة بفقرات المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء والمستهلكين أن هناك شبه إجماع بين عينة الدراسة على أنها مسئولة عن هذه الأمور وتمارس دورها المسئول تجاه العملاء المستهلكين، مما يدل على أن المستهلكين من وجهة نظر الشركات هم السوق الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل الشركة، وبالتالي فإن رضا المستهلك هو أحد الأهداف الرئيسية للشركة.

وتتفق نتائج هذه النتائج مع نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory والتي ترى أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضا العاملين وأسرههم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال.

ج- مساهمة منظمات الأعمال الخاصة تجاه المجتمع

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والرتبة لمساهمة

منظمات الأعمال الخاصة تجاه المجتمع

الرتبة	م	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
٢	٢.٣	٢٥	٤٦	٦٢	التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين.
٣	٢.٢	٢٢	٦١	٥٠	تزويد المحتاجين من أفراد المجتمع بالطعام والمواد الغذائية في المناسبات
٩	١.٧	٦٢	٤٦	٢٥	إقامة معاهد تعليمية ومدارس فنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل.
٥	٢.٠	٤٤	٤٣	٤٦	كذلك مساعدة الطلبة المحتاجين وتشجيعهم علي مواصلة دراساتهم.
٦.٥	١.٩	٥١	٤٨	٣٤	المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.
٦.٥	١.٩	٤٧	٤٨	٣٨	إقامة مستوصفات طبية وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات والمساهمة في علاج الأمراض الخطرة والمتوطنة
١٠	١.٦	٥٩	٥٤	٢٠	المساهمة في مجالات التنمية ثقافية مثل إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة.

د. حمدي أحمد عمر على

الرتبة	م	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
٩	١.٧	٦٥	٣٩	٢٩	المساهمة في إنشاء الأندية الرياضية وتوفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.
٤	٢.١	٣٩	٤٧	٤٧	مساعدة الأفراد في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية كما هو الحال عند وقوع المنازل القديمة وحدوث حرائق في المناطق العشوائية.
١	٢.٥	١٥	٣٨	٨٠	قيام الشركة بدفع الضرائب للحكومة لمساعدتها علي تمويل الخدمات الاجتماعية والإنفاق علي أنشطة البنية الأساسية.
		٥٥٣	٦٦٠	٦٤٩	جملة

تشير نتائج جدول (٥) إلى أن التزام منظمات الأعمال (الشركات) بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع كانت كبيرة، حيث جاء قيام الشركة بدفع الضرائب للحكومة لمساعدتها علي تمويل الخدمات الاجتماعية والإنفاق علي أنشطة البنية الأساسية في المرتبة الأولى إذ حققت وسطاً حسابياً ((٢.٥)، تلاه في الثانية التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين بمتوسط (٢.٣) وجاء في الثالثة تزويد المحتاجين من أفراد المجتمع بالطعام والمواد الغذائية في المناسبات بمتوسط (٢.٢)، وفي الرابعة جاءت مساعدة الأفراد في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية كما هو الحال عند وقوع المنازل القديمة وحدوث حرائق في المناطق العشوائية بمتوسط (٢.١)، تلاه في الخامسة كذلك مساعدة الطلبة المحتاجين وتشجيعهم علي مواصلة

دراساتهم بمتوسط (٢.٠)، أما المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات وإقامة مستوصفات طبية وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات والمساهمة في علاج الأمراض الخطرة والمتوطنة فقد جاءت في المرتبة التالية بمتوسط (١.٩) وفي المرتبة التالية جاء إقامة معاهد تعليمية ومدارس فنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل والمساهمة في مجالات التنمية الثقافية مثل إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة بمتوسط (١.٧) وفي المرتبة الأخيرة جاءت المساهمة في إنشاء الأندية الرياضية وتوفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتنزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن بمتوسط (١.٦).

يتضح من الإجابات المتعلقة بفقرات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع أن هناك شبه إجماع بين عينة الدراسة على أنها مسئولة عن هذه الأمور وتمارس دورها المسئول تجاه المجتمع، وأن كانت هناك بعض إجابات أفراد العينة والخاصة بالفقرة السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر تقع بين المساهمة المتوسطة والضعيفة في متوسطها الحسابي ويمكن إرجاع ذلك إلى أن بعض الشركات تعتقد المساهمة إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات، والمساهمة في إنشاء الأندية الرياضية وتوفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية وإقامة معاهد تعليمية ومدارس فنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل هي تكلفة زائدة لا تعود بالنفع على الشركة، علماً بأن لو اهتمت الشركات بهذه الأمور سيوفر نوع من الرضا العام في المجتمع، كما يعد دعاية للشركة بشكل غير مباشر.

هذا وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (أرشي، ٢٠١٣) إلى أن منظمات الأعمال إذا تبنت المسؤولية الاجتماعية ستساهم في تحقيق رفاهية المجتمع وبالتالي تحقيق الريادة للشركة وتدعيم منافستها وضمان البقاء والاستمرارية، كذلك مع دراسة (فلاق، ٢٠١٣) التي توصلت إلى أن شركة سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية تساهمان في تنمية مجتمعاتها المحلية عن طريق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية بدرجة متوسطة، واختلفت مع

دراسة (بريش، وغراية، ٢٠١٢) التي توصلت إلى أن هناك تأخر في تبنى منظمات الأعمال الخاصة للمسؤولية الاجتماعية في معالجة ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري، كذلك تتفق نتائج الدراسة مع وجهة نظر علماء نظرية الاقتصاد السياسي Political Economy Theory والتي تستند إلى كون المسؤولية الاجتماعية المناطة بالمنظمات ما هي إلا جزء من العقد الاجتماعي Social Contract ما بين المجتمع ومنظمات الأعمال، حيث ذهب Crame & Mitten بالقول إن المسؤولية الاجتماعية هي تعبير عن مواطنة المنظمة Organization Citizen، أيضاً ما ذهب (William, and James, & Susan) بالقول إن المسؤولية الاجتماعية تنطلق من مفهوم المواطنة وأنها جزء من المجتمع وتسعى إلى تحقيق سعادته وحمايته من أي أفعال ضارة.

كذلك مع وجهة نظر علماء نظرية مواطنة الشركات Corporate citizenship والتي ترى أن منظمة الأعمال الخاصة تكون مواطناً جيداً عندما تقوم بأعمال طيبة أو أعمال خيرية أو اجتماعية، وتقوم باستثمارات أو تتحمل مسؤوليات أخرى تجاه المجتمع، وتظهر مواطنة الشركات عندما تفشل الحكومات في حماية مواطنيها، حيث تتحمل الشركات المسؤوليات عندما لا تعود الحكومات قادرة على الدعم، ومن الأمثلة على المواطنة قيام الشركات بزيادة عدد الوظائف أو الاحتفاظ بالموظفين الحاليين في الفترات التي يزيد فيها انتشار البطالة بشكل يفوق طاقات وقدرات وموارد الحكومات، وهذا ما قامت به منظمات الأعمال من عينة الدراسة من مسؤوليات اجتماعية تجاه المجتمع، كذلك تتفق نتائج الدراسة مع نظرية العقد الاجتماعي التكاملية Social Contract Integrative Theory والتي تفترض وجود عقد اجتماعي ضمني بين منظمات الأعمال أو الشركات من جانب والمجتمع من جانب آخر، وتفترض هذه العقود الاجتماعية وجود التزامات غير مباشرة على منظمات الأعمال الخاصة تجاه المجتمع، وتكون لقواعد هذه النظرية الأولوية على سائر العقود الاجتماعية، وهذه القواعد عبارة عن أفكار مشتركة بين مجموعة واسعة من الأفكار الدينية،

والسياسية، والفلسفية، وتركز النظريات التكاملية على كيفية تلبية الحاجات الاجتماعية، حيث تفترض أن منظمات الأعمال تعتمد على المجتمع في وجودها واستمراريتها ونموها، وبالتالي فهي تعتبر الحاجات الاجتماعية بشكل عام الوسيلة التي يتم من خلالها تفاعل المجتمع مع منظمات الأعمال، والتي تضيف الشرعية على الشركات وتمنحها المكانة المرموقة، من هنا تعمل منظمات الأعمال والشركات على اكتشاف الحاجات الاجتماعية التي تحقق الاحترام والمكانة المرموقة والقبول الاجتماعي والشرعية الاجتماعية.

د- مساهمة منظمات الأعمال الخاصة تجاه الحفاظ على البيئة

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والرتبة لمساهمة

منظمات الأعمال الخاصة تجاه الحفاظ على البيئة

الرتبة	م	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
٣	٢.٤	٢٤	٣٠	٧٩	منع التلوث والإضرار بالبيئة نتيجة للإشعاعات من عمليات الإنتاج.
٤	٢.٣	١٩	٤٧	٦٧	تنتهج المنظمة سياسة الحفاظ على الموارد البيئية.
٥	٢.٢	٣٢	٤٠	٦١	عدم تجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث.
١	٢.٦	١١	٣٣	٨٩	لا تمارس المنظمة أي أنشطة تضر بالبيئة.
٢	٢.٥	١١	٣٧	٨٤	لا تستخدم المنظمة أي منتجات تضر بالبيئة.
		١٠٧	١٨٥	٣٧٠	جملة

تشير نتائج جدول (٦) إلى التزام منظمات الأعمال (الشركات) بالمسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة كانت كبيرة حيث جاء أن المنظمة لا تمارس أي أنشطة تضر بالبيئة في المرتبة الأولى إذ حققت وسطاً حسابياً (٢.٦)، تلاه في المرتبة

الثانية أن الشركة لا تستخدم أى منتجات تضر بالبيئة بمتوسط (٢.٥) وجاء في المرتبة الثالثة أن الشركة تمنع التلوث والإضرار بالبيئة نتيجة للإشعاعات من عمليات الإنتاج بمتوسط (٢.٤) وبعدها جاء أن الشركة تنتهج سياسة الحفاظ على الموارد البيئية بمتوسط (٢.٣) في المرتبة الخامسة أن الشركة لا تقوم بتجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث بمتوسط (٢.٢)، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة ((Friedman and Miles,2001، والتي خلصت إلى أن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات مقبل على تغييرات كبيرة وواسعة نحو الأفضل في الكم والنوع.

٤- نتائج السؤال الثالث: ما الدوافع التي تشجع منظمات الأعمال على الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، فقد تعددت دوافع أصحاب شركات القطاع الخاص لممارسة المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يوضحه الجدول (٧) .

جدول (٧) دوافع شركات القطاع الخاص

نحو ممارسة المسؤولية الاجتماعية (N= 133)

الفرقات	العدد	%
الإعفاء الجزئي من الضرائب التي تخضع لها أرباحها، إذا ما قامت بالتبرع بأنشطة المسؤولية الاجتماعية	٤٢	٣١.٦
تقديم حوافز معنوية للشركات التي بها أفضل ممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية ومنح كأس الشركات من قبل وزارة الصناعة والتجارة	٣٣	٢٤.٨
الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة عن الشركات التي تقدم أفضل خدمات اجتماعية للعاملين بها ولعملائها ولأفراد المجتمع أو المساهمة بجانب الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية	٢٦	١٩.٥

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

العدد	%	الفقرات
١٣	٩.٨	الاستفادة من جوائز الدولة التقديرية التي تقدمها الدولة للعلماء والباحثين في تشجيع الشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية
١٩	١٤.٣	استحداث الحكومة شهادة للمسؤولية الاجتماعية من خلال اتحاد الصناعات للشركات التي تتمتع بخدماته

وقد أظهرت نتائج جدول (٧) أن دافع الإعفاء الجزئي من الضرائب، إذا ما قامت المنظمة بممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية قد احتل المرتبة الأولى بنسبة ٣٤.٤٪، ثم في الثانية جاء دافع تقديم حوافز معنوية للشركات التي بها أفضل ممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية ومنح كأس الشركات من قبل وزارة الصناعة والتجارة وذلك بنسبة ٢٩.٧٪، وفي الثالثة جاء دافع الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة عن الشركات التي تقدم أفضل خدمات اجتماعية للعاملين بها ولعملائها ولأفراد المجتمع أو المساهمة بجانب الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٦.٤٪، في حين جاء دافع استحداث الحكومة المصرية شهادة للمسؤولية الاجتماعية من خلال اتحاد الصناعات للشركات التي تتمتع بخدماته في الرابعة بنسبة ١٢.٨٪، وأخيراً جاء دافع الاستفادة من جوائز الدولة التقديرية التي تقدمها الدولة في تشجيع الشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الخامسة بنسبة ٦.٧٪، أي أن هناك عدة دوافع تدفع أصحاب الشركات لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال تبنيتها للمسؤولية الاجتماعية من أهمها الإعفاء الجزئي من الضرائب وتقديم حوافز معنوية للشركات التي تقدم أفضل ممارسة للمسؤولية الاجتماعية، هذا وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Cetindamar & Kristoffer, 2007) في أن هناك نحو 15 سبباً أو دافعاً وراء ممارسة الشركة للمسؤولية الاجتماعية، حيث جاء دافع المشاركة في جهود التنمية المستدامة في المرتبة الأولى، يليه دافع مواطنة الشركة ودافع الوفاء بمتطلبات البيئة والجودة، ثم يليه دافع رضا العاملين والمنافسة مع الشركات الأخرى في الأسواق.

٥- نتائج السؤال الرابع: ما أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية التي ترغب المنظمة أو الشركة في دعمها وتطويرها خلال الفترة القادمة.

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والرتبة لمجالات

المسؤولية الاجتماعية التي ترغب المنظمة في دعمها

الرتبة	م	لا نرغب	نرغب	نرغب بشدة	الفقرات
٨	٢.٤	١٩	٤٠	٧٤	برامج تطبيق الحوكمة وأخلاقيات العمل
١.٥	٢.٧	٦	٢٨	٩٩	الحفاظ على الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع (حقوق الإنسان)
١.٥	٢.٧	٨	٢٢	١٠٣	رعاية العملاء وتحقيق رضاهم
٦	٢.٥	٨	٤٧	٧٨	دعم برامج الحفاظ على البيئة
٩.٥	٢.٣	١٩	٥٢	٦٢	دعم البرامج التعليمية
٦	٢.٥	١٠	٤٢	٨١	دعم التنمية الثقافية والدينية
٣.٥	٢.٦	١٠	٣٤	٨٩	دعم برامج التدريب والتطوير
٩.٥	٢.٣	٣٠	٣٨	٦٥	دعم المنشآت الصغيرة
٦	٢.٥	١٣	٤٠	٨٠	دعم برامج التوعية والرعاية الصحية
٣.٥	٢.٦	١٠	٣٤	٨٩	دعم جمعيات رعاية الأيتام والفقراء
		١٥٣	٣٨٥	٧٩٣	جملة

تشير نتائج جدول (٨) أن هناك عدة مجالات للمسؤولية الاجتماعية ترغب المنظمة أو الشركة في دعمها وتطويرها خلال الفترة القادمة، المرتبة الأولى الحفاظ على الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع (حقوق الإنسان) ورعاية العملاء وتحقيق رضاهم بمتوسط حسابي (٢.٧)، يليه دعم برامج التدريب والتطوير، كذلك دعم

جمعيات رعاية الأيتام والفقراء في المرتبة التالية بمتوسط (٢.٦)، وفي المرتبة التالية جاء دعم برامج الحفاظ على البيئة ودعم التنمية الثقافية والدينية ، ودعم برامج التوعية والرعاية الصحية بمتوسط (٢.٥) تليها تطبيق برامج تطبيق الحوكمة وأخلاقيات العمل بمتوسط (٢.٤) وفي المرتبة الأخيرة دعم البرامج التعليمية والمنشآت الصغيرة بمتوسط (٢.٣) .

نتائج الدراسة (النظرية والميدانية) :

إنهنت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والميدانية ومن

أهمها ما يلي:

- اتضح أنه ثمة اهتمام متزايد بالمسؤولية الاجتماعية في معظم البلدان العربية ومنها مصر وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات أو المنظمات إلى شركاء في التنمية المستدامة.
- أظهرت الدراسة أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الخاصة، ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها "ما تقوم به منظمات الأعمال وتقدمه للمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة طبقاً لتوقعات المجتمع من هذه المنظمات".
- أن تحمل المنظمات لمسئولياتها الاجتماعية يحقق عديداً من الفوائد للمجتمع حيث تتحقق فيه التنمية المستدامة من خلالها والتي تتمثل في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.
- اتضح أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولاً وتبنيًا دولياً واسعاً منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات فعلية جادة نحو طريق الاستدامة الحقيقية للتوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين، مما يجعل البشرية تواجه مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر وعدم اليقين، ومن هنا تخلص الدراسة

إلى أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيس وجذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الاستعلاء، والاستغلال، باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول وينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة، بدلا من أن يكون مجموعة متناثرة من الأجزاء، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة.

- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع في المجتمع المصري ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه.

- أن هناك عدة دوافع تدفع أصحاب الشركات لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية من أهمها الإغناء الجزئي من الضرائب وتقديم حوافز معنوية للشركات التي تقدم أفضل ممارسة للمسؤولية الاجتماعية من قبل الحكومة.

- أن منظمات الأعمال الخاصة تساهم في التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية، وذلك من خلال مساهمتها تجاه العاملين وتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين والمجتمع والبيئة المحيطة بها.

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدة مجالات أولية للمسؤولية الاجتماعية ترغب منظمات الأعمال الخاصة في دعمها وتطويرها خلال الفترة القادمة، منها الحفاظ على الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع (حقوق الإنسان)، ورعاية العملاء وتحقيق رضاهم ودعم برامج الحفاظ على البيئة وبرامج التدريب والتطوير ودعم جمعيات رعاية الأيتام والفقراء والتنمية الثقافية والدينية وبرامج التوعية والرعاية الصحية، وأخيراً تطبيق الحوكمة وأخلاقيات العمل ودعم البرامج التعليمية.

- إن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر أصبحت القضية الأكثر اهتماماً في سياق التنمية المستدامة والتي يتطلب من القطاع الخاص أن يؤدي دوراً أعظم في رفع مستوى رفاهية المجتمع، والحفاظ على البيئة، إما رضوخاً لضغوط أفراد ومنظمات المجتمع، أو رغبة في المحافظة على سمعة طيبة للشركة في المجتمع على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بعلاقات وامتيازات متعددة سواء أكان منها ما هو داخل الشركة أم خارجها.

- أن درجة ممارسة المنظمات الخاصة للمسؤولية الاجتماعية يفسر لنا مدى نجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها مصر منذ بداية التسعينيات في تعظيم دور القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعي ليصبح شريكاً أساسياً في التنمية، كذلك دليل واضح على الإجراءات التنموية التي تشهدها مصر منذ بداية مؤتمرها الاقتصادي في أبريل 2015 لتفعيل الاستثمار الخاص ليكون صاحب النصيب الأكبر في الاقتصاد المصري والممول الرئيسي لعدد كبير من مشروعات التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة:

من خلاص الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات، والتي قد تساهم في زيادة مستوى الوعي الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية عند أصحاب منظمات الأعمال الخاصة الأخرى وذلك على النحو التالي:

- إقناع منظمات الأعمال بأن المسؤولية الاجتماعية هي خيار لا بد منه وهو في صالحها وليست تكاليف مفروضة عليها لكي تستطيع المضي بهذا النهج.
- ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل منظمات الأعمال الخاصة تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المجتمع.

- التزام منظمات الأعمال الخاصة بإصدار تقرير سنوي (بشكل دوري) يتضمن مشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها وحجم الإنجاز والآلية التي اتبعتها للتنفيذ مع إيضاح أهم المنافع التي عادت على المجتمع من هذه المشروعات.
- يجب أن تقوم منظمات الأعمال بنشر المعلومات التي تتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية للجمهور، بما يبرز مساهمتها نحو بيئتها الداخلية والخارجية، مع التركيز على توضيح أهم المنافع التي عادت على المجتمع من تلك الأنشطة.
- يجب أن يكون للحكومة موقف وممارسات ايجابية تجاه منظمات الأعمال الخاصة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على أداء الشركات الاجتماعي.
- يوصي الباحث بإجراء دراسات اجتماعية أخرى للتركيز على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية ونمط تبنيه في قطاعات أخرى كالقطاع المالي والخدمي.

مراجع الدراسة :

أولاً : المراجع العربية

- ١- أحمد، عاملة محسن ناجي، (٢٠١١)، "إدراك المستهلك العراقي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٢٨)، ١١٥-١٤١.
- ٢- الأسرج، حسين عبدالمطلب، (٢٢، ٢٠١٤ فبراير)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لمصر، المؤتمر الثامن والعشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة.
- ٣- بريش، عبدالقادر، وغراية، زهير. (١٤، ٢٠١٢-١٥ فبراير)، دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، المؤتمر الدولي الثالث "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، الجزائر، جامعة بشار.
- ٤- بغداد، كربالي، ومحمد، حمادي، (٢٠١٠)، "إستراتيجيات والسياسات التنموية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٤٥)، ١١-١٢.
- ٥- البكري، ثامر، (٢٠٠٦)، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان.
- ٦- البكري، ثامر، (٢٠١٢)، "المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (٨)، ٣-١١.
- ٧- بوشنقير إيمان، ورقامى، محمد، (٢٠١٣ يونيو)، "المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد (٢)، الجزائر، ٣١-٤٦.
- ٨- التركستاني، حبيب الله، (١٩٩٥)، مدى تطبيق الإدارة في القطاع الخاص لنشاط المسؤولية الاجتماعية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ١٧، العدد (١)، القاهرة.

- ٩- تمكين للاستشارات الإدارية والتنمية، (٢٠٠٧ فبراير)، "الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية التحدّيات وسبل التقدّم: دراسة استكشافية"، المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة، جامعة لاند - السويد، فبراير.
- ١٠- التويجري، محمد بن إبراهيم، (١٩٩٨)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية استطلاعية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ١٢، العدد (٤)، ٢١، القاهرة.
- ١١- جاد الرب، سيد محمد، (٢٠١٠)، "الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية"، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- ١٢- جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٧ يناير)، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، ١٥، العدد (١)، ٢٤٠.
- ١٣- الحارثي، عسكر. (٢٠٠٩، ١٣ - ١٥ أبريل) تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية. بحث مقدم الى الملتقى العربي الأول حول "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال: تجارب عربية وأجنبية، الإمارات، جامعة الشارقة.
- ١٤- الخفاجي، نعمة عباس، والغالبي، طاهر محسن، (٢٠٠٩)، نظرية المنظمة مدخل للتصميم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان.
- ١٥- دوجلاس، موسشين. (٢٠٠٠). مبادئ التنمية المستدامة (بهاء شاهين، مترجم) ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية: القاهرة.
- ١٦- راشي، طارق، (٢٠١٣، ٩ - ١٠ سبتمبر)، دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.

١٧- الربيعي، ليث، (٥، ٢٠١٠-٦ مايو)، أخلاقيات التسويق والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية، اليمن، جامعة عدن .

١٨- السالم، مؤيد سعيد. (٢٠٠٣)، نظرية المنظمة- الهيكل والتنظيم، مطبعة شفيق،

بغداد:

١٩- الطاهر، خامرة، (٢٠٠٧)، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

٢٠- عبدالعزيز، بن سمير، وجماعي، أم كلثوم، (١٤، ٢٠١٢-١٥ فبراير)، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، المؤتمر الدولي الثالث " منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية". جامعة بشار. الجزائر، ١-١٥.

٢١- العريقي، منصور محمد إسماعيل، (٢٠٠٣)، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية الخاصة من وجهة نظر المديرين - دراسة تطبيقية في القطاع الصناعي الخاص في اليمن، جامعة الأزهر بنات، العدد (٢١) .

٢٢- الغالبي، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي. (٢٠٠٥). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

٢٣- الفرخ، عبدالرازق محمد سعيد، والهنداوي، رياض محمد، (٢٠١١)، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة - دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٧مجلد، العدد(٢)، ٢٧٣-٢٩٣ .

٢٤- فلاق، محمد، (٢٠١٣)، " المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية أنموذجاً" مجلة الباحث، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، العدد (١٢)، الجزائر، ٢٩-٣٨.

٢٥- المغرب، نهال، وفؤاد، ياسمين.(٢٠٠٨). المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر بعض التجارب الدولية. ورقة عمل رقم (١٣٨)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية: القاهرة ٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 1- Adams, Carol. & Zutshi, Ambika.(2005). *Corporate Social Responsibility: Why Business Should Act Responsibly and Be Accountable* . New York: International Federation of Accountants, 10-17.
- 2- Asongu, J.J.(2007). The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool . *Journal of Business and Public Policy*, 11, (1), 1- 12.
- 3- Balabanis, George., & Phillips, Hugh C.(1998). Social Responsibility and economic performance in the top British companies are they linked?. *European Business Review* ,98, (1), 25- 44.
- 4- Barbier , Edward B. (1987) . The concept of sustainable economic development, *Journal environmental conservation*, 14, (2), 101-110.
- 5- Bassi, Laurie & McMurrer, Daniel.(2007). Maximizing your return on people, *Harvard business review* , March .
- 6- Bennett, Daviss .(1999). Profisfrom principles: five forces redefining business, *The futurist magazine articles*, March, 33,(3), 111-131.

7- Bronchain,p.(2003).*Towards a Sustainable Corporate Social Responsibility*. Ireland: European Foundation for the Improvement of Living and Working Condition.

8- Carroll, A. B, & Kareem, S. (2010).*The Business Case for Corporate Social Responsibility:AReview of Concepts. Research and Practice*, U. S.A: Blackwell Publishing Ltd, 86 -105.

9- Cetindamar,Dilek.Husoy, kristoffer.(2007). *Corporate Social Responsibility* practices and Environmentally responsible behavior :The case of the United Nations global compact",*Journal of Business Ethics*, vol.76,No.(2),163 – 176

10- Commission of The European Communities . (2001) . Green Paper *Promoting of A European Framework for Corporate Social Responsibility*. Brussels: presented by the Commission .18, July.

11- Den hond, Frank. & de Bakker, G. A., Neergaard, Peter. (2007) . *Managing corporate social responsibility in action talking"*, (*Corporate social responsibility series*). USA: Ashgate Publishing Company, 38.

12- Drucke, Peter. (1977). *An Introductory View Of Management* . New York : Harpers College Press. 584.

13- Elasarg, Hussein. (2011) . *Corporate Social Responsibility: Challenges and Prospects for Development in Arab countries*. Munich Personal RePEc Archive, June.

14- Friedman, Andrew & Miles, Samantha.(2001).*Social responsible Investment and corporate social and environment reporting :an exploratory study*. The Business school. Oxford Brookes University.1- 27.

15- Friedman, Andrew L., & Miles, Samantha.(2002).Developing stakeholder theory, *Journal of Management studies*, 39,121.

16- Fung , Hung-Goy. Law, Sheryl A. & You, Jot. (2010). *Social Responsibility Investment in A global Environment* . U.S.A : Edward Elgar Publishing, Inc,3.

17- Garriga, E. & Melé, D. (2004) . Corporate Social Responsibility Theories: Mapping the Territory. *Journal of Business Ethics*, 53,(1-2), 51-71.

18- Harris, F. (2004). *Global Environmental Issues* . England: Johon Wiley and Sons ltd 268.

19- Iamandi, Irina .(2007) .Corporate Social Responsibility and Social Responsiveness in a Global Business A Comparative Theoretical Approach, *Romanian Economic Journal*, 10, (23), June, 3.

20- Lee, Cook fang & He, Qiaoling,.(2010). Corporate Social Responsibility and Hrm in China : a study of textile and apparel enterprises. *Asia pacific business review*,16,(3),355-376.

21- Lynell, Preston,. (2001).Sustainability a Hewlett - Packard from theory to practice. *California Management Review*, 43,(3),26.

22- Mawhinney, Mark. (2002). *Sustainable development, understanding the green debates*. Oxford: A black well publishing company. 4.

23- Meehan, John., Meehan, Karon., & Adam, Richards, (Eds). (2006). Corporate social responsibility: the 3C-SR model, *International Journal of Social Economics*, 33, (5/ 6), 386-398.

24- Paul Hill , Ronald. & Ainscough, Thomas . and Shank, todd, (Eds) . (2007) . Corporate Social Responsibility and Socially Responsible Investing: A Global Perspective, *Journal of Business Ethics*, 70, (2), 165–174.

25- Pohle, George, & Hitner, Jeff. (2008). *Attaining sustainable growth through corporate social responsibility* .U.S.A : I B M Global business services. 1-20.

26- Preston , Lynelle . (2001) . Sustainability at Hewlett-Packard: From theory to practice, *electronic journal article*, California, 43, (3), 26-37.

27- R K mishra,. Singh , Punam,. Sarkar, Shulgna . (2013) . Corporate Social Responsibility For A Sustainable Inclusive Growth in Indian , *Journal of Management and Development Studies* , 25, (1), 39-58.

28- Robbins, Franklin . (1999) . The Business Managers Dilemma Identifying Social Responsibility, *Journal of General Management* , 2, (1), 147.

29- Shotter, Magdalena .(1994). The Social Responsibility of Quoted Companies in The Republic of South Africa. South Africa. University of Pretoria .

30- Sundrai, Holmes.(1985).Corporate Social Performance and Present Areas of Commitment , *Academy of Management Journal* , 20,(2),435 .

31- WCED .(1987) .*World Commission on Environment and Development , Our Common Future* . Oxford : Oxford University Press, 8-43.

32- William G. Nickels, James M. McHugh, Susan M. McHugh. (Eds). (2005). *Understanding business*.(7thEd.) . U.S.A: McGraw-Hill / Irwin.

33- World Bank .(2005) .*Opportunities and options for Governments to promote Corporate Social Responsibility in Europe and Central Asia : Evidence from Bulgaria , Croatia and Romania* : Working paper , U.A , S: Washington . March, 1.

34- World Business Council for Sustainable Development . (1999). *Corporate Social Responsibility: Meeting changing expectations*, 3.

ملاحق الدراسة :

ملحق (١) أسماء الشركات من عينة الدراسة في محافظة سوهاج

العنوان	الشركات من عينة الدراسة في محافظة سوهاج
ش التحرير ، الزهراء ، سوهاج	مجموعة أحمد ضيف الله (اقتصادية- سياحية - تعليمية)
المنطقة الصناعية الأولى قطعة (٥٤ - ٥٥) حي الكوثر	مجموعة شركات أبيدوس للغازات الصناعية (أبيدوس- أمون- الفرعونية)
المنطقة الصناعية الأولى قطعة (٤٣) حي الكوثر	شركة الأهرام للمستحضرات الطبية
المنطقة الصناعية الأولى - حي الكوثر - سوهاج	شركة مصر العليا للبيوتات (يوباكو)
ش صلاح سالم أمام المجمع الصحي طهطا	شركة النور للخدمات الزراعية
ش الشهيد أحمد صلاح بجوار المخبز الآلي	شركة الملكة للتصدير والاستيراد
المنطقة الصناعية الثانية - حي الكوثر سوهاج	شركة مصانع رمضان للصناعات المعدنية
قطعة (٣٣) المنطقة الصناعية الثانية حي الكوثر	شركة النصر لمنتجات البلاستيك
المنطقة الصناعية الثانية حي الكوثر	شركة الحلو للصناعات الغذائية- أمير عزيز كندس وشريكته
المنطقة الصناعية الأولى حي الكوثر	الشركة الدولية للتصنيع والطباعة
المنطقة الصناعية الأولى - حي الكوثر	شركة أبناء ورد عبود للأثاثات الخشبية والمكاتب

د. حمدي أحمد عمر على

العنوان	الشركات من عينة الدراسة في محافظة سوهاج
المنطقة الصناعية الثانية - حي الكوثر	الشركة المتحدة لتصنيع الأثاثات المدرسية ووسائل التعليم
المنطقة الصناعية الثانية - حي الكوثر	شركة أيه أم للصناعات الغذائية (أحمد رفعت سعد)
المنطقة الصناعية الأولى - حي الكوثر	شركة الكوثر للصناعات الغذائية (أشرف منيروشركاه)
المنطقة الصناعية غرب جرجا، سوهاج	مجموعة شركات الرضوان الدولية للصناعات الهندسية إحدى شركات (وليد جبريل رضوان)
ش ترعة نجع حمادي - عمارة بنك الإسكان والتعمير - سوهاج	جمعية تنمية المجتمع لرجال الأعمال لتنمية الصناعات الصغيرة
المنطقة الصناعية الأولى حي الكوثر	سوهاج للصناعات الغذائية (ممدوح جرجس - اسامة احمد)
١٣ عمارة بنك الإسكان - سوهاج	شركة الهلال والنجمة الذهبية (رامي عجلان)
شارع احمد ماهر - أمام البنك الوطني المصري - سوهاج	سوهاج القابضة للتنمية والاستثمار(قدرى يوسف حسين- عادل احمد سلامة صبري عبدالعزيز- محمود أبوزيد- إبراهيم عبدالعال- فؤاد عبداللطيف- سلطان صادق السمان)

ملحق (٢) أسماء الشركات من عينة الدراسة في محافظة أسيوط

العنوان	الشركات من عينة الدراسة في محافظة أسيوط
٢٥ ش الجمهورية - حي شرق أسيوط	يويكو - الصعيد للاستثمار(د محمد حسين حسنى)
٢ عمارة الأوقاف ميدان طلعت حرب - أسيوط	شركة أسيوط للاستثمار والتنمية الزراعية (حامد جودة يوسف)

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

العنوان	الشركات من عينة الدراسة في محافظة أسيوط
٨٧ مدينة المعلمين ش رقم (١) - أسيوط	شركة (B M) للصناعة والاستثمار (مصطفى بدران مهني)
المنطقة الصناعية - الصفاء - بني غالب	الصفاء للتنمية الزراعية وإنتاج الأعلاف
مدينة الصفاء الصناعية - أسيوط	شركة الأصدقاء العالمية لإنتاج البلاستيك (محمد الأنور)
٥٠ ش النيل - أسيوط	أكسس الدولية للدهانات وكيمياءويات البناء الحديث
مدينة بني غالب الصناعية - الصفاء	الشركة العالمية لتشكيل المعادن والصناعات المتطورة
المنطقة الصناعية أسيوط	شركة جهيبة للصناعات الغذائية (يجيفود) (عقيل بشير، ياسر الملاواني)
ش الجمهورية - أبراج البتترول - الدور الأول - أسيوط	شركة فنديل للصناعة والتجارة
المدينة الصناعية الصفاء - بمنطقة بني غالب	شركة مينا لايت للأدوات الكهربائية

ملحق (٣) (استمارة الاستبيان) "منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية

المستدامة - دراسة ميدانية لدورها في المسؤولية الاجتماعية في محافظتي أسيوط وسوهاج"

أولاً: بيانات خاصة بأعضاء المنظمة (الشركة)

١- النوع			
أ -	ذكر	ب -	إناث
٢- فئات السن			

د. حمدي أحمد عمر على

أ	أقل من ٣٠ سنة	ب	٣٠ إلى أقل من ٣٩ سنة
ج	٤٠ إلى أقل من ٤٩ سنة	د	٥٠ إلى أقل من ٥٩ سنة
هـ	٦٠ فأكثر		
٣- المستوى التعليمي			
أ-	مؤهل أقل من متوسط	ب	مؤهل فوق متوسط
ج-	مؤهل جامعي	د	مؤهل فوق الجامعي
٤- المسمى الوظيفي بالمنظمة			
أ-	رئيس مجلس الإدارة	ب-	نائب رئيس مجلس الإدارة
ج-	عضو مجلس إدارة	د-	مدير الحسابات
هـ-	مدير برامج المسؤولية الاجتماعية	و-	مدير تنفيذي
ز-	مدير العلاقات العامة		

ثانياً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة .

٥- هل تقوم المنظمة بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية (حالة الإجابة بنعم يسأل السؤال التالي)؟			
أ	نعم	ب	لا
٦- ما مفهوم المسؤولية المجتمعية لديكم من وجهة نظركم؟			
❖ مجموعة من الأنشطة الخيرية التي تقدمها المنظمة في المجتمع المحلي.			
❖ التزام المنظمة التام بحقوق وقوانين العمال والقوانين البيئية.			
❖ مجموعة من الممارسات والمبادرات الخيرية الموسمية بدافع من العلاقات العامة أو اعتبارات التسويق.			

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

❖ مفهوم يهدف إلى تحقيق النجاح التجاري بطريقة لا تعرض رفاهية وأمان الموظفين أو المجتمع للخطر.
❖ الطريقة التي تدير المنظمة علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والطريقة التي تتعامل بها مع أصحاب المصلحة (المساهمين، العملاء، الحكومات، الشركاء التجاريين، والمنظمات المجتمعية)
❖ عبارة عن مشاركة الشركات في عملية التنمية المستدامة للمجتمع الكلى

ثالثاً: دوافع شركات القطاع الخاص نحو ممارسة المسؤولية الاجتماعية؟

٧- ما دوافع شركات القطاع الخاص نحو ممارسة المسؤولية الاجتماعية؟
❖ إعفاء جزئي من الضرائب التي تخضع لها أرباحها، إذا ما قامت بالتبرع الأنشطة التي تدرج تحت المسؤولية الاجتماعية
❖ تقديم حوافز معنوية للشركات التي أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية كما يحدث منذ فترة طويلة في مصر، وهو منح كأس الشركات سنوياً من قبل وزارة الصناعة والتجارة.
❖ الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة عن الشركات التي تقدم أفضل خدمات اجتماعية للعاملين بها ولعملائها ولأفراد المجتمع أو المساهمة بجانب الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية.
❖ الاستفادة من جوائز الدولة التقديرية التي تقدمها الدولة للعلماء والباحثين في تشجيع الشركات علي ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
❖ استحداث الحكومة المصرية شهادة للمسؤولية الاجتماعية من خلال اتحاد الصناعات للشركات التي تتمتع بخدماته، وكذلك الشركات التي ترغب في القيام بالتصدير وذلك لتسهيل عملية التصدير للخارج، وتؤكد ضرورة الالتزام بالمسؤولية

د. حمدي أحمد عمر على

الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع

رابعاً: مساهمة منظمات الأعمال الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية.

ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
			❖ توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج.
			❖ الإنفاق علي بعض العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية.
			❖ المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول علي مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج علي المعاش.
			❖ وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع العاملين.
			❖ وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدي الأطباء ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم.
			❖ وضع نظام للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية وغيرها.
			❖ إقامة سكن للعاملين أو علي الأقل مساعدتهم ماديا في الحصول علي سكن مناسب.
			❖ توفير وسائل انتقال من مناطق السكن إلي مكان العمل

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
			والعكس.
			❖ المساعدة مادياً في تأدية المناسك الدينية مثل العمرة والحج.
			❖ إقامة مصايف للعاملين أو مساعدتهم مادياً في القيام برحلات ترفيهية ورياضية.
			❖ توفير الأمن الصناعي والعمل علي تفادي الحوادث بالشركة
			❖ توزيع حصة علي العاملين من الأرباح السنوية الموزعة.
			٨- ما المسؤولية الاجتماعية الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين.
			❖ الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات الشركة.
			❖ الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء.
			❖ توفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية والمكونات والمنشأ وغيرها.
			❖ توفير خدمة ما بع البيع والالتزام بتاريخ الضمان.
			❖ إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج.

د. حمدي أحمد عمر على

ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
			❖ الرد علي الشكاوي المقدمة من العملاء والاستجابة المناسبة لها.
			٩- ما المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تجاه المجتمع.
			❖ التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين.
			❖ تزويد المحتاجين من أفراد المجتمع بالطعام والمواد الغذائية في المناسبات الدينية في شهر رمضان وليلة القدر والأعياد... إلخ.
			❖ إقامة معاهد تعليمية ومدارس فنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل.
			❖ كذلك مساعدة الطلبة المحتاجين وتشجيعهم علي مواصلة دراساتهم.
			❖ المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.
			❖ إقامة مستوصفات طبية وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات والمساهمة في علاج الأمراض الخطرة والمتوطنة مثل السرطان وغسيل الكلى وفيروسات الكبد والعلاج بالخارج .

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
			❖ المساهمة في مجالات التنمية ثقافية مثل إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة، ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات.
			❖ المساهمة في إنشاء الأندية الرياضية وتوفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمنتزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.
			❖ مساعدة الأفراد في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية كما هو الحال عند وقوع المنازل القديمة وحدوث حرائق في المناطق العشوائية.
			❖ قيام الشركة بدفع الضرائب للحكومة لمساعدتها علي تمويل الخدمات الاجتماعية والإنفاق علي أنشطة البنية الأساسية.
			❖ المساهمة في إنشاء المشروعات التنموية الصغيرة
			❖ المساهمة في تبرعات صندوق تحيا مصر.
			❖ تساهم في عملية التدريب والتطوير لغير منسوبيها
			❖ تساهم في برامج التوعية والرعاية الصحية للسكان
			١٠- ما المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تجاه الحفاظ علي البيئة

د. حمدي أحمد عمر على

ضعيفة	متوسطة	كبيرة	الفقرات
			❖ منع التلوث والإضرار بالبيئة نتيجة للإشعاعات من عمليات الإنتاج.
			❖ تنتهج المنظمة سياسة الحفاظ على الموارد البيئية.
			❖ عدم تجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث.
			❖ لا تمارس المنظمة أي أنشطة تضر بالبيئة
			❖ لا تستخدم المنظمة أي منتجات تضر بالبيئة

خامساً: مجالات المسؤولية الاجتماعية التي ترغب المنظمة أو الشركة في دعمها وتطويرها خلال الفترة القادمة.

لا نرغب	نرغب	نرغب بشدة	الفقرات
			❖ برامج تطبيق الحوكمة وأخلاقيات العمل
			❖ الحفاظ على الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع (حقوق الإنسان)
			❖ رعاية العملاء وتحقيق رضاهم
			❖ دعم برامج الحفاظ على البيئة

منظمات الأعمال الخاصة من الأهداف الاقتصادية إلى التنمية المستدامة

الفقرات	نرغب بشدة	نرغب	لا نرغب
-❖ دعم البرامج التعليمية			
-❖ دعم التنمية الثقافية والدينية			
-❖ دعم برامج التدريب والتطوير			
-❖ دعم المنشآت الصغيرة			
-❖ دعم برامج التوعية والرعاية الصحية			
-❖ دعم جمعيات رعاية الأيتام والفقراء			

١١ - هل لديكم مقترحات لتفعيل دور الشركات الخاصة في المسؤولية الاجتماعية .